

اليه الى النقص لتدارك حق الوارث والفرع به ما لم يمنع مانع كما لو
اعتق الوارث الموهوب له فانه لا ينقض التصرف وانما يجب القيمة كما قدمناه
والمال يحتمل النقص من التصرفات جعل كالمعلق بالموت كالاعتناق
اذ اوقع على حق غيرم وحاصلها ان اذ اعتق فلا يخلو اما ان يتعلق
به حق اولاد فان لم يتعلق نفذ في الحال كما اذ اوقع الاعتناق وفي المال
وفاء بالدين وهو مخير من الثلث وان تعلق به كما اذ اوقع على حق غيرم
بان كان العبد المقت مستغرا بالدين او على حق وارث بان كانت قيمته
شاهدة على الثلث جعل العتق كالمعلق بالموت يعني حكم المدبر قبل الموت
حتى كان عبدا في شرطه وسائر احكامه ولا ينقض ويسمى في كماله او
ثلثية او اقل كالسدس اذا ساء النصف والقياس في الوصية بالطلاق
لكن الشرع جوزها نظرا له وابطال الوارث صورة بان يسع المريض عينا
من التركة من الوارث بمثل القيمة ومعنى بان يقر لاحد الورثة حقيقة
كأن اوصى له وشبهة بان باع الجيد من الاموال الربوية بردي
منه وتغوت المجودة في حق الوارث كما في الصغار التهمة ولذا لم يصح
اقراره باستيفاد دينه من الوارث وانما له في صحته وهي حال عدم
التهمة فكيف به اذا ثبت حال المرض بخلاف اعتناق الراهن حيث
ينفذ

٣٧٤
ينفذ له حق المرتين في اليد فقط ولا ملك له فلا بلا قيم تصدقات
كان غنيا فلا سعاية وان فقيرا سمى في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع
على المولى عند غناه فمقت الراهن حرمدون فتقبل شرطه قبل السعاية
دمعت المريض المستغرق كالمالك فلا تقبل والحيف لغة السيلان
واصطلاحا دم من الرحم لا الولادة والنفاس وهو دم يخرج عن عقيب
الولادة جعلها معا احدا لعوارض الاتحادها صورة وحكما كما في التلويح
وقد قالوا ان احكام^{النفاس} الحيف الا في برهه القضاء والعدة والاستبراء
والحكم ببلوغها الفصل بين طلاق السنة والبرعة كذا في النواية وهما
لا بعد ما اهلية او لا يقطعان اهلية الوجوب ولا الابدان لبقاء
الذمة والعقل وقد تارة ابدن فيبغي لا تسقط برهما الصلاة لكن ثبت
بالنصي الططرة عند الصلاة بشرط على وفق القياس كونها من الحدث
والانجاس وفي فوت الشرط فوت الاداء فلا يجب الاداء نفيا للرجوع مع
كونه شرعت بصحة اليسر وقد جعلت الططرة عنهما شرط الصحة الصوم
نصا بخلاف القياس لانه اصوم يتأدى مع الحدث والجناية اتفاقا فبان
ان يتأدى بهما لولا النص وفي فوت الشرط فوت الاداء فلا يجوز الاداء
ولم يتعد الى القضاء والحاصل ان الكاظم والنفسا يقضيان الصوم الصلاة